

## ” تدريس الفقه وأصوله (من وجهة نظر معارف الوحي“

مقدمة:

لا شك أن الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا تضطلع بتجربة فريدة في مجال التعليم العالي؛ حيث أنها تسعى إلى إعادة صياغة العلوم الإنسانية وتجديد العلوم الإسلامية وفق منظور تكاملي يبنّي على رؤية كلية توحيدية ، وهي كذلك مثل كل التجارب قد مرت بتاريخ خاص بها تدرجت فيه من مراحل الطفولة الأولى إلى مراحل اشتداد الساعد والعطاء ، وخلال ما يقارب العقدين من الزمان استطاعت الجامعة أن تطور برامج علمية وعملية مستهدية في ذلك بأطروحات “إسلامية المعرفة” ، وهذه الورقة تسعى لرصد وتحليل تجربة الجامعة الإسلامية العالمية في تدريس مادتي الفقه والأصول ؛ وذلك من خلال بيان أوجه الإصلاح العلمي للمقررات وطرق التدريس وأساليب إعادة تأهيل الأساتذة وخلق جو علمي يكون عوناً على بيان طبيعة الإصلاح المطلوب وكيفيات تفعيل الحياة - على وجه العموم - على أساس إسلامي.

وأخيراً تروم هذه الورقة النظر إلى هذه التجربة بعين ناقدة ؛ لبيان مواضع القوة التي يمكن أن يستفاد منها ويبنى عليها وبيان مواضع الخلل والضعف التي يمكن أن نتجاوزها في تجارب التعليم الإسلامي المعاصرة.

لا نزاع حول أسباب قيام الجامعة الإسلامية بماليزيا في أنها استجابة لمقررات مؤتمر مكة 1977م ، ولكن هذه الاستجابة الكريمة من أصحاب القرار السياسي جاءت متأثرة بالضرورات الواقعية والحاجات العلمية للمجتمع الملايوي في ذلك الحين ،<sup>(1)</sup> فتأسست الجامعة في أول عهدها في عام 1983 بقيام كليتين إحداها للقانون والأخرى للاقتصاد ويقوم على خدمتها مركزاً للدراسات الإسلامية عرف باسم “ CFK ” Centre for Fundamental Knowledge ، ويبدو واضحاً من هذه البداية المتواضعة أن الجامعة تعمل على تزويد سوق العمل بخريجين في مجالي المهن القانونية والاقتصادية يكون الفرق بينهم وبين خريجي الجامعات الأخرى هو دراستهم حوالي 22 ساعة دراسية في مجال العلوم الإسلامية والقيم الأخلاقية ؛ وكان منهج المقارنات والمقاربات هو السائد لبيان عظمة الإسلام ومحاولة إعادة الثقة في الطلاب بالحضارة الإسلامية وقيمتها. وبنهاية فترة مدير الجامعة الأول وتسلم الدكتور عبد الحميد أبي سليمان في 1989م إدارة الجامعة بدأت إرصاصات اتجاه جديد انعكست في ناحية الإدارة التعليمية بتبني نظام الساعات المعتمدة بدلاً عن نظام السنة الدراسية مع إدخال بعض التعديلات التي تتلاءم مع الوضع في ماليزيا .

<sup>(1)</sup> انظر مادة Education في The Modern Islamic World, ed. J. E. Esposito, New York & The Oxford Encyclopedia : 1995. وكذلك مادة Islamization of Knowledge والمادة القيمة التي كتبها بروفيسور محمد كمال حسن عن الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. انظر كذلك : Prof. Abdul Majid Mecken, The Revelational Islamic Thought, The Muslim world vol. LV, No. 3 October 1965. =Criteria in Islamic studies : An University Discipline, The Muslim World, Wol. LV, No. 3 July 1963 والمقالة الثانية من المقالة في شهر أكتوبر من نفس العام بالمجلة ذاتها.

ولعل قرار إنشاء كلية معارف الوحي و العلوم الإنسانية عام 1990م يعد من أهم الخطوات العملية في تبني فلسفة تعليمية جديدة ؛ قصد منها السعي لإحداث التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية وجعل "معارف الوحي" هي المقياس والمحك الذي ترد إليه العلوم الإنسانية ليرفدها بالرؤية الإسلامية الكلية ؛ وعليه فإن اتخاذ نهج التكامل المعرفي بدلاً عن منهج المقارنات - الذي كان سمة مرحلة التأسيس الأولى للجامعة - إنما هو خطوة واسعة في اتجاه تحقيق مقتضيات أطروحات "إسلامية المعرفة" في إصلاح مناهج التعليم والمؤسسات التعليمية.<sup>(1)</sup>

إن الانتقال من مستوى المقارنات - الذي هو مستوى أولي - إلى مستوى التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية إنما هو انتقال نوعي في أسس النظر للعلاقة بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية المعاصرة. وعليه ، فإن الكلية قد توسعت بخطى ثابتة لتشتمل بالإضافة إلى قسم معارف الوحي والتراث على التخصصات العلمية والمهنية التالية : "علم اجتماع ، علم نفس، فلسفة، علوم سياسية ، تربية ، لغة عربية ، لغة إنجليزية ، تاريخ وحضارة ، علوم مكتبات". وطلاب كل هذه التخصصات - عدا علوم المكتبات والتربية اللتين لا تشتملان على برنامج للدراسات الجامعية - يجب عليهم دراسة مقررات معارف الوحي " 27 ساعة دراسية " كتخصص ثانوي قابل لأن يتحول إلى تخصص رئيس. وكذا الحال بالنسبة لطلاب معارف الوحي والتراث فإنه يُطلب منهم اتخاذ أحد العلوم الإنسانية تخصصاً ثانوياً قابلاً لأن يتحول إلى تخصص رئيس.

ولأجل تنفيذ هذه الخطة التعليمية الطموحة في إحداث التكامل المعرفي فقد ركزت الكلية على أهمية اعتبار اللغتين العربية والإنجليزية لغتين للدرس والتحصيل ، ويتوقع من الطالب تحصيل مستوى مناسب يؤهله للدرس بهما. وكذلك فقد اتخذت السياسات اللغوية الصارمة لفرض المستوى المطلوب في هذا الصدد. ورغم أن هذه التجربة قد لاقت صعوبات علمية وعملية كبيرة إلا أن إدارة الكلية اتخذت كثيراً من التدابير العلمية للحفاظ على مستوى مناسب في اللغتين " مختبر اللغة العربية وآخر للغة الإنجليزية ". ولعلّ التحدي الذي يواجه برنامج التكامل هو كيفية خلق جو علمي يزكي الدافعية في تعلّم اللغتين بالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية ؛ هذا بالإضافة إلى ابتكار أساليب تربوية وتقنية جديدة في تعليم اللغة العربية ؛ ولا شك أن الأستاذ - الذي هو في عرف أدبيات الجامعة مربّ - إذا لم تتوفر فيه شروط إجادة اللغتين فإنه لن يكون قدوة صالحة لطلابه.

وأخيراً فإن هذه التجربة الوليدة إذا لم تثمر بعد حين بخروج كتاب جامعي يمثل الطموحات والآمال المعقودة ، فإن كل التجربة قد توصم بأنها دعوى عريضة أقرب إلى الأمانى وأحلام اليقظة.

(1) ورقة بروفيسور محمد كمال حسن في :

Workshop on Islamization of Curriculum, 4 Feb. 1995, IIUM =

## تجربة قسم معارف الوحي :

لما كان غرضنا في هذه الورقة تناول أمر تدريس "الفقه والأصول" وفق برنامج "معارف الوحي والتراث" بالتحليل والنقد ، فإن المقدمة السابقة قصد بها التعريف بالصورة الكلية للإصلاح الأكاديمي الذي تتطوي عليه تجربة الجامعة الإسلامية بماليزيا. فلا شك أن مركز الدراسات الإسلامية " CFK " يشبه إلى حد كبير تجارب أقسام ومراكز الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية ، لكن على الرغم من أن قرار إنشاء كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية قد أناط مهام المركز بقسم "معارف الوحي والتراث" إلا أن الرؤية التي صارت تُدرس بها المواد الإسلامية -التي هي متطلب جامعي- قد اختلفت وصار هناك تركيز على أهمية تكامل العلوم وفق النظرة التوحيدية للمعرفة ، ربما كان العائد العلمي يسيراً ولا يذكر ، ولكن تفعيل الإيماءات والإصرار على منهجية جديدة قد بث روحاً جديدة قد توتى ثمارها في المدى البعيد ؛ ولا شك أن مجرد إثارة الوعي حول هذه الأمور المنهجية يضيف زوايا للنظر كانت غائبة ؛ وربما يفضي في نهاية المطاف إلى تفعيل تلك المعارف الإسلامية وانفعال الحياة العلمية بقيم هذه المنهجية.

على الرغم من أن قسم "معارف الوحي والتراث" قد بدأ بداية متواضعة في عام 1990 وكان عدد الطلاب فيه حوالي مائة طالب؛ إلا أن تجربة منح درجة علمية في تخصص "معارف الوحي والتراث" كانت تجربة رائدة ومجيدة؛ وقد قام تخطيط الدرجة العلمية على جذع مشترك لكل طلاب "معارف الوحي والتراث" ويحتوي على المواد الدراسية الآتية :

علوم القرآن 1	علوم القرآن 11
علوم الحديث 1	علوم الحديث 11
السيرة النبوية	الدعوة الإسلامية
العقيدة الإسلامية	مدخل لدراسة الفقه
أصول الفقه	علم الكلام
	مناهج البحث

والجذع المشترك هو عبارة عن 33 ساعة دراسية وبالإضافة إلى ذلك يختار الطالب مجالاً من مجالات "معارف الوحي والتراث" التالية ليركّز عليه وهي :

التفسير	الحديث	الفقه والأصول
العقيدة وعلم الكلام		الدعوة

ويدرس الطالب في مجال التركيز 15 ساعة دراسية بالإضافة إلى ذلك يختار 18 ساعة دراسية في مجال آخر غير المجال الذي ركز عليه. بالإضافة إلى ذلك يختار 6 ساعات دراسية أخرى من المواد الدراسية في أي مجال من مجالات معارف الوحي بالتشاور مع مرشده الأكاديمي. أي : أن الطالب يدرس ما مجمله 54 ساعة دراسية في مجال معارف الوحي والتراث يضاف إليها 27 ساعة دراسية في علم من العلوم الإنسانية ؛ حيث يعتبر هذا العلم تخصصاً ثانوياً بالنسبة لطلاب معارف الوحي والتراث ؛ ويمكن أن يحول إلى تخصص رئيس إذا أراد الحصول على الدرجة العلمية ذات

التخصصين الرئيسيين ؛ ويستطيع أن يكمل ذلك في حوالى فصلين دراسيين بعد إكماله للدرجة العلمية الأولى - وإجمالاً تحتوى الدرجة العلمية على 129 ساعة دراسية ؛ إما من مواد معارف الوحي والتراث أو من مواد العلوم الإنسانية أو من مواد الكليات الأخرى بالتشاور مع مرشده الأكاديمي - ويقصد من ذلك إعطاء الطالب قدراً من الحرية في تكييف المواد الدراسية التي تلبى طموحه الأكاديمي ، وأخيراً يدرس الطالب 12 ساعة دراسية لغة إنجليزية ، ولقد كانت الساعات المخصصة للغة الإنجليزية في البداية 8 ساعات ثم زيدت فيما بعد إلى 12 ساعة دراسية.

والناظر في مخطط الدرجة العلمية يلاحظ ابتداءاً أنها تعنى بتزويد الطالب جملة من المعارف العامة والأساسية في مجال العلوم الشرعية دون الدخول في تفاصيل التخصص ؛ حيث إن مجالات التركيز التي من المفترض أن يختار الطالب واحداً منها يدرس فيها فقط 15 ساعة دراسية قابلة للزيادة إذا أراد اختيار مواد المساعدة في معارف الوحي من المجال الذي اختار التركيز عليه ؛ لكن الطريقة التي حددت معالم اختيار المواد المساعدة قصد منها جعل الطلاب يتلقون مقررات دراسية توسع أفقهم أكثر من كونها تعمق تخصصهم في مجال بعينه.

وعليه فإن الغرض الأساس من وراء الدرجة هو تزويد الطالب بمعرفة في مجال العلوم الشرعية تتسم بالعموم والشمول حتى تعين الطالب على النظر إلى المعرفة وفق رؤية توحيدية لا ينفصم فيها العلم الديني عن العلم الدنيوي<sup>(1)</sup>. وهذا الهدف النهائي لا يتحقق إذا انعزل الطالب في تخصص ضيق من تخصصات العلوم الشرعية ، وعكف عليه دون باقي العلوم الشرعية الأخرى ، إذاً هذه الدرجة العلمية في معارف الوحي والتراث تجمع بين معرفة شاملة لكل تخصصات العلوم الشرعية وفق اختيار قصد منه تركيز معنى "وحدة المعرفة" ، ويضاف إلى ذلك الإمام بأاساسيات واحد من العلوم الإنسانية ليؤكد معنى التكامل المعرفي. ويلغي تقسيم المعارف على أساس "ديني" و "دنيوي" أو "علماني".

ورغم الجهد الذي بذل في اختزال التخصصات المعروفة في كثير من الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي إلى جملة من الساعات الدراسية التي تسعى في نهاية الأمر لإعطاء الطالب جملة من المعارف التي تعكس نوعاً من التكامل لتلك التخصصات ضمن إطار عام وهو معارف الوحي والتراث إلا أن هذا الجهد يبقى قابلاً للمراجعة والتحسين حتى يؤدي الغرض المطلوب دون ميل لجانب على حساب الآخر.

وقبيل تخرج الدفعة الأولى " في أغسطس 1993 " وفق البرنامج سابق الذكر رأت إدارة الكلية تكوين خمس لجان. وقد أوكل لهذه اللجان تطوير برامج دراسية في المجالات الآتية :

الفكر الإسلامي المعاصر وأصول الدين	القرآن والتفسير
الفقه وأصوله	الحديث
	الأديان المقارنة

وقد شكلت هذه اللجان لتطوير برامج دراسية منفصلة لكن يحتويها إطار "معارف الوحي والتراث" كجذع مشترك بين هذه التخصصات الخمسة ، وبعد نقاش دام لفترة عام تقدمت هذه اللجان ببرامج دراسية في التخصصات سألغة الذكر ، وقد

(1) International Islamic University Malaysia, Undergraduate Prospectus, 1996.

جرى نقاش موسع حول هذه البرامج ؛ حيث عقدت عدة ورش عمل اشترك فيها كل أعضاء هيئة التدريس بقسم "معارف الوحي والتراث". وقد تمخض ذلك الحوار عن ضرورة إنشاء وحدات أربع تكون كل وحدة تحت إدارة منسق ويرأس هذه الوحدات الأربع رئيس قسم "معارف الوحي والتراث". والوحدات الأربع هي :

الحضارة والفكر الإسلامي المعاصر أصول الدين ومقارنة الأديان  
التفسير والحديث الفقه وأصول الفقه

وقد أوكل لهذه الوحدات المراجعة المستمرة للمقررات الدراسية ، ومحاولة مراعاة أنجع السبل في جعل المواد الدراسية ذات صلة مباشرة بالحياة ؛ ومحاولة تفعيل العقيدة الإسلامية ، والتخلص بقدر الإمكان من النزاعات الفكرية القديمة ، ومحاولة التركيز على حاضر المسلمين واستخلاص العبر من تلك النزاعات لا إحياءها مرة أخرى ، على أن يقود هذا الأمر في نهايته إلى استحداث منهج للتعامل مع التراث الإسلامي يقوم على ثوابت القرآن والسنة ويعيد بناء ذلك التراث وفقاً لمنهجية الوحي المعرفية.

وقد سعى المنسقون كذلك لإعداد برامج للدراسات العليا في مستوى الماجستير والدكتوراه في إطار "معارف الوحي والتراث". وقد أنجزت لجان الوحدات جزءاً أساسياً من العمل بنهاية أغسطس 1994 ، وفي هذه الفترة دار نقاش حاد عن علاقة "إسلامية المعرفة" بمجال "معارف الوحي والتراث".<sup>(1)</sup> وصار مادة للتندر عند البعض حيال الحديث عن "إسلامية المعرفة" في مجال الفقه والأصول ، ولعل الخلط قد وقع عند البعض بسبب النظر إلى "إسلامية المعرفة" بأنها منهجية تخص إصلاح مناهج العلوم الإنسانية حتى لا تتعارض مع الرؤية الكلية للإسلام ، بينما يرى البعض بأن "إسلامية المعرفة" تُعنى بإصلاح كليهما وفق نهج معرفي توحيدي ، وذلك قائم على التفرقة بين الوحي الإلهي بشقيه "القرآن والسنة" وبين الفهم الإنساني لذلك الوحي في شتى العصور الإسلامية ؛ فبينما الوحي الإلهي معصوم عن الخطأ ومحفوظ عن التبديل والتغيير نجد أن أفهام المسلمين لذلك الوحي عرضة للتغيير والتجديد ، فإن كان ذلك كذلك فلا شك أن الفقه والفتاوى تتغير بتغير الزمان والمكان ؛ وليس للفقه العصمة التي للوحي ؛ وعليه فإن الحديث عن صلة "إسلامية المعرفة" بمجال "الفقه والأصول" هي صلة منهجية قائمة على أساس تفعيل الفقه في حياة الناس وتجديده وفق منهجية توحيدية تنطلق من القرآن والسنة ولا تقبل ترقيع الفتاوى ولا تفسح مجالاً للفقه النظري الذي لا صلة له بواقع المسلمين. وفي هذه المرحلة قد استقر أمر أهمية تدريس مواد تتعلق بتاريخ الفقه الإسلامي وتاريخ منهجية الفكر الأصولي وكذلك محاولة تفعيل الفقه في الحياة الواقعية وربطه بحركة التقنين في ماليزيا في مجال "فقه الأسرة" و"فقه المعاملات". وربطه أيضاً بأهمية النظر في تجارب الدول التي سعت لتقنين الفقه الإسلامي في مجال "فقه الجنايات" وبقية فروع الفقه الأخرى.

وبحلول عام 1996م توسع قسم "معارف الوحي والتراث" حتى صار أكبر أقسام الجامعة على الإطلاق، بل إنه صار أكبر من بعض الكليات في الجامعة مثل كلية القانون والاقتصاد والهندسة ، فإذا كان عدد الطلاب في عام 1990م هو

(1) انظر : Workshop on Islamization of Curriculum 4Feb. 1995 IIUM.

مائة طالب فإن عددهم الكلي في عام 1996م كان 878 طالباً، في مستوى الدرجة الجامعية الأولى 74 طالب ماجستير و 23 طالباً في برنامج دبلوم الدراسات الإسلامية. هذا بالإضافة إلى المقررات الدراسية المقدمة من القسم لطالب كلية القانون والاقتصاد. ولا شك أن هذا التوسع قد اقتضى اتخاذ تدابير إدارية تجعل إدارة القسم أمراً ممكناً؛ لكن في ذات الوقت يحافظ على إطار “معارف الوحي والتراث”. ولتحقيق ذلك الأمر فقد تكونت لجنة موحدة للنظر في أمر قيام ثلاثة أقسام تحت التخصصات التالية ضمن إطار “معارف الوحي والتراث”:<sup>(1)</sup>

(1) قسم الدراسات القرآنية والحديثية.

(2) قسم أصول الدين والأديان المقارنة.

(3) قسم الفقه وأصول الفقه.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن حوالي 75% من الطلاب يسجلون في العادة في مجال الفقه والأصول ، وأن ثمة إقبالاً منقطع النظير على مقررات الدراسات المتعلقة بالفقه والأصول. ويبدو أن هناك أهمية خاصة لمجال الفقه والأصول وسط الطلاب ، ربما بسبب أن الإنجاز الحضاري العلمي للحضارة العربية الإسلامية قد تمثل في الفقه والأصول ، أو ربما بسبب ولع علمي قديم بهذا المجال كما وصفه الإمام الغزالي في مقدمة كتابه المستصفى مؤكداً على معنى فطري وتلقائي عند دارس العلوم الإسلامية.<sup>(2)</sup>

ومهما كان الأمر فلا بد من التأكيد على الفارق الأساس بين دراسة الفقه في الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ؛ إذ إن دراسة الفقه في أكثر الجامعات الإسلامية تعنى بفهم نصوص الوحي وتجهتد في تحرير مباحث لضبط الاستنباط ، ثم هي تعنى كذلك بفقه تنزيل ذلك الفهم على الوقائع ، فأعيان الوقائع كانت تقتضي فقها يواكبها ليعبر عن مقاصد الشارع ، وقد تبلور منهج القياس على أساس النظر في الوحي لتبيين علل الأحكام ، ثم تعدية تلك الأحكام على الوقائع؛ أي : الانتقال من الوحي إلى الواقع ، لكن فيما بعد صار المنهج ينتقل من أعيان وقائع في تراثنا الفقهي إلى أعيان وقائع في حياتنا المعاصرة ، ولا شك أن هذه المحاولة وقعت في خلل منهجي أفسد الحيوية التي في القياس وأخرجها عن معناها الأساس ؛ فصار القياس قياساً على قياس ؛ بدلاً عن كونه قياساً ينطلق من معاني الوحي وأحكامه ليسدد الوقائع ويدخلها تحت نظر الشرع. ولعل ما أصاب منهج القياس من خلل يعتبر واحداً من نتائج التعامل مع التراث الفقهي دون منهج واضح ودون معرفة كافية بمصادر التشريع والتفريق بين الوحي الإلهي والفهم الإنساني لذلك الوحي.

لا شك أن الفترة الأخيرة في تطور قسم “معارف الوحي” وانشطاره إلى ثلاثة أقسام بنهاية شهر نوفمبر 1996م قد شهدت نقاشاً مكثفاً داخل اللجنة الموحدة التي أنيط بها هذا العمل وفي اجتماعات القسم الاستثنائية التي كانت تتعقد لمناقشة نتائج

(1) انظر : “ Ist. May 1996 - 15<sup>th</sup>. November 1996) Dept. Of Islamic Revealed Knowledge & Heritage.

(2) المستصفى من علم الأصول ، الإمام أبو حامد الغزالي ، طبعة بولاق 1322 ، ج 1 ، ص 3 ، إلى ص 4.

أعمال اللجنة الموحدة ؛ وقد تبلور رأى موحد على أهمية التأكيد على بقاء إطار "معارف الوحي والتراث" باعتباره الجذع المشترك بين هذه الأقسام الثلاثة ، ويجب أن يمثل هذا الجذع المشترك الرؤية العامة والشاملة لمجال معارف الوحي وللتخصص الثانوي في أقسام العلوم الإنسانية. وجرى كذلك تأكيد متكرر على أهمية النظر إلى هذا التقسيم بحسبانه تقسيماً إدارياً وليس تقسيماً علمياً يهدف للتخلي عن إطار "معارف الوحي والتراث" ، واستبداله بالتقسيمات العلمية السائدة في الجامعات الإسلامية التقليدية.

وعليه جرى التأكيد كذلك على أهمية النظر بنوع من الجدية واتخاذ التدابير اللازمة حتى يتم التكامل والتواصل بين التخصصات العلمية في مجال العلوم الشرعية ؛ وأن يستمر هذا الأمر على ما كان عليه حينما كانت للقسم إدارة واحدة تشمل هذه التخصصات المختلفة كمجالات تركيز في مخطط الدرجة العلمية. وألا تحدث هذه الأقسام قطيعة بين الأساتذة ؛ وإنما يستمر التواصل والتداخل على مستوى اللجان العلمية المشتركة حتى يتم إنجاز التكامل على مستوى العلوم الشرعية وفق الرؤية الجديدة في النظر إلى مناهجها الأخرى في العلوم الإنسانية لتساعد في إنجاز مهام التكامل المعرفي المنشود.

ولا شك أن الأماني والطموحات كثيرا ما تخالف حجم الإنجاز الواقعي ؛ خاصة وأن الخيط جد رفيع بين تقسيم معارف الوحي إلى ثلاثة أقسام والتقسيم التقليدي في الجامعات الإسلامية الأخرى تقسيماً إدارياً أو تقسيماً علمياً قطعياً يقبع داخله أصحاب كل صنعة علمية ؛ حريصين على ما عندهم ؛ مستكفين بها ؛ لا رغبة عندهم في مد جسور التواصل مع أقرانهم في مجال العلوم الشرعية ؛ ولعل عصور الانحطاط قد كرس هذه العقلية التجزيئية التي لا تميز بين الكل والجزء وتغرق في تفاصيل الأجزاء دون أن تعي بموقع هذه الأجزاء من الصورة الكلية.

وليس مصادفة أن يقف رئيس قسم الفقه والأصول يعيد التقسيم مباشرة -وهو شيخ ذائع الصيت لا ينازل في مجال فقه المعاملات - ويقول : "أنه قد آن الأوان للفصل بين التخصصات الهلامية والتخصصات الأصلية والمميزة" إن صدق الشيخ في التعبير عن رأيه في أول اجتماع يعقد لكامل قسم "معارف الوحي والتراث" قبيل التقسيم إلى ثلاثة أقسام -دلالة واضحة على محورية وضع الفقه والأصول في هذا التقسيم الجديد ودلالة واضحة كذلك على سهولة انزلاق التقسيم عن كونه تدبيراً إدارياً إلى كونه تقسيماً علمياً يعصف بفكرة "معارف الوحي والتراث" كطريق جديد في النظر إلى العلوم الشرعية، ومحاولة إعادة تصنيفها.

وعلى الرغم من قصر فترة التقسيم هذه - حوالي 18 شهراً - إلا أنه يبدو واضحاً تسارع خطى الانشطار بين الأقسام ، واستحالة إحداث تكامل معرفي بينها ، أو حتى تواصل يفضي لخلق لغة مشتركة بينها ، وهذا - بلا شك - يعنى نسف فكرة "معارف الوحي والتراث" ، واستبدالها بالنسق القديم في النظر إلى تخصصات العلوم الشرعية ومن ثم صعوبة إحداث الإصلاح المنهجي المنشود.

وببقى السؤال : هل من الممكن اختراع وحدات إدارية تضاهي التخصصات العلمية في مجال العلوم الشرعية دون تكريس القطيعة الحدية بينها؟

أى هل من الممكن الاحتفاظ بإطار علمي جامع مع السماح للتخصصات العلمية الدقيقة بالتعبير عن نفسها في أطر إدارية وعلمية؟.

لا شك أن تجربة قسم "معارف الوحي والتراث" والتي شارك فيها حوالي 74 أستاذا في مختلف تخصصات العلوم الشرعية مفيدة في هذا الصدد ، ذلك لأنها تعطينا تجربة حية لفهم إمكانات الاحتفاظ بالرؤية الكلية متمثلة في الجذع المشترك بين الأقسام ، وإمكانية تطوير وتعميق تخصصات دقيقة في مجالات مختلفة. نقول : بالنظر<sup>(1)</sup> إلى المقررات الدراسية لقسم "معارف الوحي والتراث" حتى عام 1996 أنه من جملة 66 مقررا دراسيا يشتمل على كل مجالات العلوم الإسلامية والفكر الإسلامي المعاصر كان نصيب المقررات الدراسية لمجال الفقه والأصول حوالي 9 مقررات دراسية. أما بقية التخصصات في العلوم الإسلامية فإنها لم تلق هذا الحظ من التمثيل لا من ناحية الدقة في الاختيار ، ولا من ناحية العمق في التناول ، وقد حظي مجال الفكر الإسلامي المعاصر بجملة من المقررات الدراسية المتنوعة التي تعنى بهوم الأمة الإسلامية . وقضايا الحركة الإسلامية المعاصرة ، وقد ظهرت في هذه المقررات مقررات دراسية لن تجدها في أى قسم آخر يعنى بالدراسات الإسلامية ؛ حيث أنه قد ابتكرت جملة من المقررات الدراسية قصد منها بيان أصول علم النفس ، وعلم الاجتماع ، والانتروبولوجيا ، وعلم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والفلسفة في القرآن والسنة ، أى : تنبيه الطلاب على الأسس العقائدية التي تمثل الرؤية الكلية في النظر لموضوعات هذه العلوم من القرآن والسنة ؛ ولعل هذه المقررات قد قصد منها ما عرف في أدبيات "إسلامية المعرفة" . و"علم المعرفة" بمرحلة كشف آيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية على موضوعات العلوم الإنسانية المعاصرة حتى ييسر لأصحاب هذه التخصصات التعامل مع القرآن والسنة.

وعليه فإن هذه المقررات الدراسية المبتكرة ستساعد طلاب "معارف الوحي والتراث" في التعامل مع العلوم الإنسانية من خلال الرؤية الكلية التي يزودهم بها الوحي بشقيه "القرآن والسنة" ، وقد أفرد لموضوع الإنسان في القرآن والسنة مقرر دراسي يلزم به طلاب العلوم الإنسانية حينما يدرسون مواد التخصص الثانوي من قسم "معارف الوحي والتراث".

وبنظرة إجمالية لهذه المقررات والصياغة التي تمت بها يمكن للمرء أن يلاحظ محورية قضية "إسلامية المعرفة" فيها ، وكذلك الخطوة التي لقيها تخصص "الفقه والأصول" دون بقية تخصصات العلوم الشرعية ، فتخصصات مثل الحديث أو التفسير يبدو فيها العموم والابتسار. أما تخصص أصول الدين . فقد أدرج ضمن قضايا الفكر الإسلامي المعاصر وهموم "إسلامية المعرفة". ولئن وجدت مقررات في مجال علم الكلام ، فالنظر إلى محتوياتها يبدو واضحا أنه قصد منها الإشارة إلى أن هذا العلم قد وجد في تراثنا العلمي. ورغم الظهور والوضوح في مقررات الفقه والأصول ؛ إلا أن فلسفة الجامعة

(1) International Islamic University Malaysia, Undergraduate Prospect, 1996.



واضحة المعالم عليها ؛ حيث ركز في توصيف المواد على أهمية ربط الفقه بواقع الحياة اليومية وربط مناهج الأصول بالمساعدة في حل المشاكل المنهجية والتركيز على مباحث المقاصد وبيان أهميتها.

وإذا نظرنا للجذع المشترك بين مجالات التركيز نلاحظ أنه قد احتوى على 11 مقرا دراسيا ؛ مثلت فيه كل تخصصات العلوم الشرعية ، وقد أخذت علوم القرآن والسنة نصيب الأسد في ذلك ، وربما كان مبرر ذلك هو أن قسم “معارف الوحي والتراث” ينطلق من القرآن والسنة ؛ ولذلك فقد أوليت عناية خاصة للعلوم الخادمة للوحي ؛ وكان نصيب الفقه والأصول مادتين : إحداها مدخل للفقه . والأخرى في أصول الفقه ، لكن بالنظر في توصيف تلك المقررات التي قصد بها تكوين معرفة أساسية وضرورية بكل العلوم الشرعية بالنسبة لطالب “معارف الوحي والتراث” نلاحظ نزعة قوية في ربط هذه المعارف بالواقع المعاصر .

أما إذا عقدنا مقارنة بين هذه التوجهات السابقة في قسم “معارف الوحي والتراث” وبين ما حدث بعد التقسيم إلى ثلاثة أقسام نلاحظ أن الجذع المشترك لهذه الأقسام صار يحتوى على 13 مقرا دراسيا هي : <sup>(1)</sup>

(1) الأخلاق الإسلامية

(2) مناهج الدعوة

(3) العقيدة الإسلامية

(4) القرآن والسنة “مصدرين للمعرفة”

(5) علوم القرآن

(6) علوم الحديث

(7) فقه السيرة

(8) دراسة القرآن “ ساعة دراسية لمدة ستة فصول دراسية ”.

(9) مقدمة للفقه

(10) مقدمة لأصول الفقه

(12) مناهج بحث

(13) تاريخ وحضارة الإسلام

ويبدو واضحا في هذا الجذع المشترك التركيز على القرآن والسنة واستحداث مقرر دراسي جديد يؤكد على أهمية النظر للقرآن والسنة باعتبارهما مصدرين للمعرفة ؛ وذلك يعكس بصورة واضحة أطروحات “إسلامية المعرفة” ، ومحاولة تحويل زاويتها في النظر للوحي إلى مقرر دراسي أساس لطلاب “معارف الوحي”.

<sup>(1)</sup> Departments of Islamic Revealed Knowledge & Heritage, Fiqh & Usul, Undergraduate Handbook.

بالإضافة إلى ذلك التركيز على أهمية النظر إلى مبادئ الأخلاق الإسلامية وإعطائها والعقيدة الإسلامية بعدا واقعيا يرتبط بحياة الناس اليومية والتأكيد على أهمية تفعيل معاني العقيدة والأخلاق الإسلامية في مجالات الحياة الواقعية.

أما إذا أمعنا النظر في المقررات الدراسية لقسم الفقه والأصول نلاحظ أنه مثل الأقسام الأخرى : قد اتبعت فيه خطة عامة هي أن تكون هناك سبعة مقررات دراسية في مجال الفقه وسبعة مقررات دراسية أخرى في مجال الأصول بالإضافة إلى مقرر دراسي مشترك بينهما يعنى بمناهج البحث في مجال الفقه والأصول ، وبهذه الكيفية انقسم قسم الدراسات القرآنية والحديثية وكذلك قسم أصول الدين ومقارنة الأديان.

ولما كان مجال تركيزنا هو مقررات قسم الفقه والأصول نقول : إن المقرر الجديد قد احتفظ بالمقررات الدراسية التسعة السابقة مع بعض التعديلات الطفيفة حتى تتسق مع نظام الدرجة العلمية الجديدة وإضافة مقررات جديدة قصد منها تعريف الطالب بالتراث الفقهي والأصول ؛ وربط ذلك التراث بحركة التجديد في مجالي الفقه والأصول وصارت مقررات الفقه هي :

- (1) فقه العبادات
  - (2) فقه الأسرة
  - (3) فقه المعاملات
  - (4) فقه الجنايات
  - (5) دراسات فقهية معاصرة
  - (6) القواعد الفقهية
  - (7) فقه السير “ فقه النظام الإسلامي السياسي والعلاقات الدولية ”.
  - (8) مناهج البحث في الفقه والأصول
- أما مجال أصول الفقه فيحتوي على المقررات الدراسية الآتية :

- (1) مباحث الحكم
- (2) طرق الاستنباط
- (3) أدلة الأحكام
- (4) مقاصد الشريعة والاجتهاد
- (5) دراسات في مصادر الأصول
- (6) قراءات في أصول الفقه 1
- (7) قراءات في أصول الفقه 11
- (8) مناهج البحث في الفقه والأصول

فإذا أراد الطالب التركيز على مجال الفقه ، فإنه يدرس كل المقررات الدراسية في الفقه ويختار 3 مقررات دراسية من مجال أصول الفقه ، والعكس صحيح ، بالإضافة إلى ذلك يدرس الطالب 12 ساعة دراسية في اللغة العربية للأغراض الخاصة “ أي مقررات من اللغة العربية صممت لطلاب معارف الوحي حتى تعينهم على تحصيل العلوم الشرعية ” ، وكذلك صارت المواد الحرة - التي كان من المفترض أن يختارها الطالب من مقررات العلوم الإنسانية أو من كلية الاقتصاد أو القانون بعد التشاور مع مرشده الأكاديمي - صارت هذه المقررات محددة وهى تساوي حوالي 12 ساعة دراسية بالإضافة إلى ذلك يدرس الطالب حوالي 27 ساعة دراسية من قسم من أقسام العلوم الإنسانية لتحسب له تخصيصاً ثانوياً وبقيت متطلبات اللغة الإنجليزية كما هي.

إذاً ، فإن التغيير الأساس الذي حدث في مخطط الدرجة العلمية هو جعل الدرجة العلمية تحتوى على جذع مشترك بين أقسام معارف الوحي الثلاثة “ 39 ساعة دراسية” ثم دراسة 112 ساعة دراسية في التخصص “ الفقه والأصول مثلاً ” ثم دراسة 27 ساعة دراسية في التخصص الثانوي “ العلوم الإنسانية ” ثم 10 ساعات دراسية للغة الإنجليزية. ويبدو واضحاً في هذا التغيير دخول اللغة للأغراض الخاصة وزيادة عدد الساعات الدراسية في التخصص الرئيس من 15 ساعة حينما كان مجالاً للتركيز إلى 36 ساعة حينما صار مجال التركيز قسماً قائماً بذاته وليس مجالاً للتركيز داخل قسم المعارف والتراث وصارت الدرجة العلمية هي بكالوريوس “معارف الوحي والتراث” في “الفقه وأصول الفقه ” أو في “ أصول الدين ومقارنة الأديان ” أو في “ الدراسات القرآنية والحديثية ”، بدلاً عن بكالوريوس “معارف الوحي والتراث” فقط.

بعد هذه المقارنة الشكلية بين شكل الدرجة العلمية وتوزيع الساعات الدراسية في درجة “معارف الوحي والتراث” بعد تقسيمها إلى ثلاثة أقسام متخصصة نقول : إن المقررات الدراسية التي كانت تعنى بأصول العلوم الإنسانية في القرآن والسنة قد أسقطت ؛ وكذلك بعض المقررات التي تعنى بقضايا هموم الحركة الإسلامية ومسائل “إسلامية المعرفة” بصورة مباشرة ، والتبرير هو أهمية تدريس هذه المقررات الدراسية بواسطة متخصصين في تلك العلوم ؛ إذ لا معنى لأن يأتي أستاذ متخصص في الدراسات الإسلامية ليدرس أصول علم النفس في القرآن والسنة بصورة تثير الشفقة عند الطلاب إذا كانت لديهم معرفة بعلم النفس بحكم دراستهم لها في الكلية على أيدي متخصصين ، وهذا بالطبع لا يركز في ذهن الطلاب إلا يؤس الدراسات الإسلامية وعجزها عن فهم العلوم الإنسانية المعاصرة.

لكن ربما كان السبب الأساس في إسقاط هذه المقررات الدراسية وجملة مقررات أخرى تتناول الفكر الإسلامي المعاصر في عمومياتها هو التراكم المعرفي الذي حدث في مدرسة “إسلامية المعرفة” نفسها ، فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور كتاب “إسلامية المعرفة” وإصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي بعد ذلك جملة من المؤلفات المهمة حول إصلاح مناهج الفكر الإسلامي مثل : كتاب “أزمة العقل المسلم” لعبد الحميد أبي سليمان وكتاب “إصلاح الفكر الإسلامي” - لطفه جابر العلواني ، بدا واضحاً بالنسبة للمعهد عدم جدوى تكثيف القرآن والسنة على أساس تصنيف العلوم الإنسانية المعاصرة ؛ بل إن القضية الأساسية قد تبلورت بصورة واضحة واتخذت لها محاور ستة تبدأ بطرح قضية “منهجية القرآن

المعرفية" على أساس مبدأ الجمع بين القراءتين ، ثم أهمية بيان منهج في التعامل مع القرآن وآخر في التعامل مع السنة ، وثالث في التعامل مع التراث الإسلامي ورابع في التعامل مع الفكر الغربي أو الفكر الإنساني بصورة عامة. وعليه فإن هذه النقلة من البدايات المنهجية التي طرحت في كتاب "إسلامية المعرفة" إلى الرؤية المعرفية القائمة على أساس الجمع بين القراءتين بمنهجية واحدة أى : قراءة الوحي والكون بمنهجية توحيدية تتخذ من معاني وحدة الكون والخلق والمعرفة والحق أساسيات بنائية لمنهجها الذي هو في الأصل منهجية القرآن المعرفية التي أسسها القرآن حال تنزله بغار حراء على الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) أمراً إياه أن يقرأ باسم الله الواحد، الأحد؛ ويجمع مع هذه القراءة قراءة أخرى للكون مستصحباً معنى التوحيد ؛ ليصل في النهاية إلى الدمج بين القراءتين بسبب وحدة أصل المعرفة ، فهذا الموقف المعرفي يقتضي كما ذهب العلوانى<sup>(1)</sup> إلى مشروع فكري يبدأ بمحور إعادة بناء الرؤية الإسلامية ، ومحور ثان يُعنى بإعادة فحص وتشكيل وبناء قواعد المنهجية الإسلامية ، ثم بناء منهج في التعامل مع القرآن ، ثم بناء منهج في التعامل مع السنة النبوية ، ثم إعادة دراسة تراثنا وفهمه ، ثم بناء منهج للتعامل مع التراث الإنساني المعاصر. إذاً جملة هذه التطورات المنهجية قد انعكست على الكيفية التي يمكن بها النظر إلى العلوم الشرعية في صلتها بالواقع المعاصر. وصار التركيز على أهمية تجاوز المواقف القائمة على عقلية التأزيم في التعامل مع التراث. -والتي تتمثل في : إما الرفض المطلق للتراث أو القبول المطلق أو التلفيق العشوائي له - إلى عقلية منهجية جديدة تتطلق من موقف معرفي توحيدي قائم على منهجية القرآن المعرفية.

بعد هذه النظرة السريعة في فهم هذه التطورات الفكرية وانعكاساتها على المقررات الدراسية في قسم "معارف الوحي والتراث" والذي يعيننا منها - هنا - قسم الفقه والأصول نقول : ما الفرق بين تدريس الفقه والأصول في "كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية" بالجامعة الإسلامية العالمية والجامعات الإسلامية الأخرى؟

إذا أردنا تلخيص الفرق في جمل بسيطة نقول : إن للجامعة الإسلامية رؤية خاصة في فهم التعليم الإسلامي ، وهى كذلك محكومة بمنهج معرفي في التعامل مع الوحي بشقيه : "القرآن والسنة" وكذلك التعامل مع التراث الإسلامي والتراث الإنساني. وقد انعكست هذه الرؤية بصورة إجمالية على شكل تخطيط الدرجة العلمية ومواقع التركيز في التخصصات والمقررات الدراسية على وجه العموم.

أما بالنسبة لمجال الفقه ، فهناك إصرار على أهمية ربط الفقه بالواقع والتمييز بين الفهم الإنساني للوحي الذي هو استجابة لواقع متغير وبين الوحي الإلهي الذي لا يتغير ولكن تتغير أفهامه ، ولتحقيق هذا الأمر ركزت الجامعة على أهمية تدريس الطلاب طرائق التعامل مع كتب التراث الأساسية ، وتزويد الطلاب بمناهج لفهمها وفق إطارها التاريخي ؛ ولعل الدراسات الفقهية التي خلفها الشيخ "عبد الوهاب خلاف" ومن بعده الشيخ "محمد أبو زهرة" بدايات طيبة يمكن أن يبنى عليها ، وذلك يعني أهمية فهم الإطار التاريخي الذي أنتج فيه الفقه وكذلك أهمية النظر في الدليل الشرعي ومحاولة فهم كيفية تفهم أولئك الأئمة الأعلام لذلك الدليل الشرعي وتطبيقه على واقعهم ثم ممارسة ذات المنهجية في فهم واقعنا وإعادة تكييف ذلك

(1) إصلاح الفكر الإسلامي ، د. طه جابر العلوانى ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان : 1995 ، ص 106 - ص 111 ، انظر كذلك أوراق ندوة قضايا في إسلامية المعرفة ، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية ، 17 أيلول 1995.

الدليل الشرعي دون خلع قداسة أو عصمة على أي فهم من الفهوم ، وبذلك يحدث التواصل مع التراث الفقهي ويرتبط بواقعنا .

أما بالنسبة لأصول الفقه فتتبع ذات الطريقة ولكن يؤكد على أهمية فهم الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور هذا العلم على يد الإمام الشافعي - رحمه الله - وكيف أن هذا العلم قد تطور واكتمل على يد الإمام الشاطبي - رحمه الله - وفي إطار علم الأصول يؤكد على أن المصادر هي الوحي بشقيه "القرآن والسنة" وما سواهما من الأدلة الشرعية يعاد النظر فيها وتراجع وفق نظر شمولي معرفي لا يحصر الاجتهاد في دائرة الفقه والأصول ؛ وإنما معنى الاجتهاد أوسع من ذلك ؛ فالاجتهاد الحقيقي يبدأ بفهم أصول الدين وما استقر في ذلك من نظر يكون مقدمات ضرورية يبنى عليها مجال علم أصول الفقه الذي هو علم جزئي إذا ما قورن بعلم أصول الدين ؛ ثم يصير الاجتهاد في أصول الفقه وتجديده مقدمة ضرورية لتجديد الفقه ؛ حيث أن الفقه جزئي إذا ما قورن بعلم أصول الفقه .

وعليه فإن هذا التسلسل الذي يبدأ بعلم أصول الدين وينتهي بالفقه كما صرح بذلك الإمام الغزالي<sup>(1)</sup> في "المستصفى" هو السبيل الأمثل لخلق التعامل المعرفي بين العلوم الشرعية. وهذا التصور يمثل التجديد المبتغى في إصلاح العلوم الشرعية وإعادة بنائها. ولا شك أن تدريس الفقه والأصول في إطار "معارف الوحي" يختلف عن تدريس الفقه والأصول بالشكل التقليدي ؛ فهذه العلوم تدرس هنا من خلال رؤية معرفية ومنطلق محدد له موقف معرفي من التراث .

ولا شك أن هناك صعوبات عملية كثيرة تواجه تنفيذ هذا المخطط العلمي الجديد؛ إذ أن معظم الأساتذة بالقسم قد تخرجوا في جامعات إسلامية تقليدية ، وهم بلا شك سيعيدون على طلابهم ما عرفوه من قبل ، لكن الجامعة سعت لإعادة تدريب الأساتذة وخلق جو علمي جديد عن طريق ورش العمل العديدة التي عقدتها للأساتذة، وكذلك عن طريق الحلقات الدراسية المكثفة التي تثار فيها القضايا آنفة الذكر ، ويحرر حولها مواضع الاختلاف والاتفاق ، ويشارك في هذا الصدد طلاب الدراسات العليا من خلال أطروحاتهم بإثارة القضايا المتعلقة بالاجتهاد في فهم النصوص والاجتهاد التنزيلي وقضايا البعد الزمني والمكاني في السنة وقضايا مقاصد الشريعة وغيرها من الإشكاليات المعرفية التي تسهم في إحداث التراكم المعرفي المطلوب ، ولا شك - عندي - في أن الكثيرين من الأساتذة ذوى الخلفيات التقليدية قد وجدوا تحدياً فكرياً وعلمياً فعالاً أسهم في إعادة نظرهم في كثير من القضايا. ولا شك - عندي - كذلك أن البعض قد رأى في هذا الجو العلمي الجديد فتنة أو محنة يجب الصبر عليها .

ومهما كان من أمر ، فهذه سنة الله في كل من يتصدى للقضايا الكبرى المتعلقة بهم الإصلاح والتجديد ؛ وقد كان الإمام الغزالي - رحمه الله - قد تبرم بما آل إليه العلم الإسلامي في زمانه والفقه الإسلامي على وجه التحديد ، وحينما شرع في إحياء علوم الدين وبيان علم طريق الآخرة قال " فأما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف الصالح ، مما سماه الله سبحانه في كتابه حكمة وعلماً وضياء ونورا وهداية ورشداً فقد أصبح بين الخلق مطوياً وصار نسياً منسياً " .<sup>(1)</sup> لكن الإمام

(1) المستصفى ، ص 5 إلى ص 7 .

(1) إحياء علوم الدين ، الإمام أبو حامد الغزالي ، دار الفكر الطبعة الثانية : 1980 ، المجلد الأول ، ج 1 ، ص 2 .

الغزالي رغم ذلك قد أسس علمه هذا على أربعة أرباع هي : ريع العبادات ، وريع العادات ، وريع المهلكات ، وريع المنجيات ، وصدره بمقدمة عن العلم ، وحاول في ريعي العبادات والعادات بيان الأسرار والمعاني والدقائق والأخلاق المرعية في هذا الصدد ، ورأى أن أهل صنعة الفقهيات قد أهملوا هذه الجوانب.(1)

كذلك فإن الإمام الغزالي - رحمه الله - لم يخف على قارئه الأسباب التي جعلته يؤسس كتابه على منوال كتب فن الفقهيات ، فقال في الباعث الثاني على تأسيس كتابه على غرار صنعة الفقهاء :

“ المتزي بزي المحبوب محبوب فلم أبعد أن يكون تصوير الكتاب بصورة تلطفاً في استدراج القلوب. ولهذا تلطف بعض من رام استمالة قلوب الرؤساء إلى الطب فوضعه على هيئة تقويم النجوم ، موضوعاً في الجداول والرقوم وسماه تقويم الصحة ، ليكون أنسهم بذلك الجنس جاذباً لهم إلى المطالعة والتلطف في اجتذابهم إلى الطب الذي لا يفيد إلا صحة الجسد، فثمرة هذا العلم طب القلوب والأرواح ، المتوصل به إلى حياة تدوم أبد الآباد.”(2)

Đáß åæ ãæÞÝ ÇáÛÒÇáí ÍíääÇ ÑÑÇİ ÁÍÇÁ Úáæã ÇáÍíä æÃÖáÇÍäÇ ; æäÇ ÑÔÈä ÇááíáÉ ÈÇáÈÇÑÍÉ ; ÝáÆä ÚÑÖ ÇáÄãÇä ÇáÛÒÇáì ÈÖÇÚÊä ÇáÚááíÉ Ýí ÈæÈ ãÄáæÝ ° ÊáØÝÇ æÌÈÈÇ áääÊÝÞáíä ; ÝßĐÇ ÇáÍÇá ÈÇáäÖÈÈ áÊÌÑÈÈ ÞÓä ÇáÝÞä æÇáÃÖæá ÇáÊí ÑÑİ ÈäÇ Ää Êæä ÊáØÝÇ æÌÈÈÇ áÃÖÍÇÈ ÇáÝÞä æää ÑÑÇİ ÖäÚÉ ÇáÝÞä ÍÑÝÉ ° áßä Ýí ääÇÍÉ ÇáÄãÑ ÓíÓää BáÇääÇ Ýí ÁÍÇÁ Úáæã ÇáÍíä æÃÖáÇÍäÇ Bá ää ãæÞÚä ØÇáÈÇ ÞÇä Ñæ ÑÖÊÇĐÇ.

(1) المرجع السابق ص 4.

(2) المرجع السابق ص 5 - ص 77